أبعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها

The dimensions of identity and its relationship to the state and its construction process

أحمد وادي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ، **ouadi.ahmed@univ-alger3.dz**

تاريخ الاستلام: 2020/04/10 تاريخ القبول: 2020/05/09 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص :

تهدف هذه الدارسة الى ابراز تلك العلاقة القائمة، بين الهوية والدولة و عملية بناءها، من خلال تعريف كل من هذه المفاهيم و تحديد عناصرها، و من ثم ابراز مواطن التداخل و العلاقة بين عناصر الهوية بالدولة و عملية بناءها.

للهوية عدة أبعاد ثقافية و اجتماعية و سياسية، تمثل محددات أساسية للدولة، تساهم في تحديد طبيعتها، و طبيعة عملية بنائها، و مدى استقرار مؤسساتها و وحدة كيانها، و على هذا يتطلب تحديد طبيعة هذه الابعاد ذات العلاقة بكيان الدولة، التعريف الدقيق للدولة و إبراز عناصرها، و من ثم تحديد علاقة أبعاد الهوية بمسألة بناء الدولة باعتبارها عملية ديناميكية و معقدة.

الكلمات المفتاحية : الهوية؛ أبعاد الهوية ؛ الدولة ؛ بناء الدولة؛ علاقة الهوية ببناء الدولة .

Abstract :

This study aims to highlight the relationship that exists between identity and the state and the process of building it, by defining each of these concepts and defining its components, and then highlighting the areas of overlap and relationship between the elements of identity in the state and the process of building it.

The identity has several cultural, social and political dimensions, which represent basic determinants of the state, contributing to determining its nature, the nature of its construction process, the stability of its institutions and the unity of its entity, and on this requires determining the nature of these dimensions related to the state entity, the accurate definition of the state and highlighting Its elements, and then define the relationship of the dimensions of identity with the issue of state building as a dynamic and complex process.

Keywords : Identity Dimensions of Identity; State; State Building; Relationship of Identity to State Building.

المؤلف المرسل: أحمد وادي، ouadi.ahmed@univ-alger3.dz

1. مقدمة :

يعتبر موضوع الهوية، من المواضيع المثيرة للجدل، حيث لم يلقى اهتمام المفكرين والباحثين فقط بل لقي اهتمام البشرية جمعاء، لأنها تعبر عن كيان وانتماء الأفراد والجماعات في إطار الدولة، هذه الدولة التي تمثل الكيان السياسي الذي يجمع الأفراد والجماعات، وتشملهم منظومة شاملة ديناميكية متكاملة من الأنساق والأفكار والايديولوجيات، والمؤسسات، هذا ما يستدعي البحث في مكونات الهوية وعلاقة ذلك في بكيان الدولة وعلمية بناءها.

ومن هذا المنطلق فإن الأمر يستلزم البحث والتمحيص في أبعاد الهوية كونها مرتبطة بالعمليات السياسية للأفراد والجماعات وهي أيضا تعبير عن انتماءاتهم وايديولوجياتهم وأفكارهم السياسية والتي من خلالها يمكن بناء الدول. وعلى هذا ومن خلال إبراز المفاهيم الشاملة لكل من مفهوم الدولة وعملية بناءها والهوية ، يتطلب البحث في العناصر المشتركة التي تفسر تلك العلاقة القائمة بين عناصر هذه المفاهيم السابقة، والتي تحدد أهمية عناصر الدولة في تحديد طبيعة الدولة وعملية بناءها. فما هي علاقة أبعاد الهوية بالدولة وعملية بناءها ؟

من أجل الاجابة على اشكالية البحث وتأكيدا للفرضية القائلة : "تبرز علاقة أبعاد الهوية بالدولة ومسألة بناءها في كونها تمثل محددات تحدد مدى استقرارها ووحدتها وشكلها وطبيعتها" سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي من أجل عرض المفاهيم والحقائق التي لها علاقة بموضوع البحث، وإثباتها وتفسيرها تحليلها، هي والعلاقة القائمة بين المتغيرات في هذا الموضوع . وعلى هذا فقد تم تقسيم البحث الى محورين رئيسين يتناول المحور الأول الاطار المفاهيمي لكل من الهوية وبناء الدولة، أما الثاني فيتناول أبعاد الهوية ومكانة عناصرها في بناء الدولة.

1. في مفهوم بناء الدولة والهوية، ومواطن التداخل :

1.1. الإطار المفاهيمي لبناء الدولة والهوية :

شهد مفهوم الدولة باعتباره مفهوم نسبي ومركب، تطورا واهتماما كبيرين في الساحة الاكاديمية والممارسة السياسية من خلال الدراسة النظرية أو الممارسة الفعلية، كون مفهوم الدولة يتعلق بالسياسة والعكس صحيح، ويتعلق أيضا بمختلف الأصعدة الثقافية والإقتصادية والاجتماعية، على مختلف المستويات سواء فيما يتعلق بالإطار المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو حتى العالمي.

ويشير مصطلح الدولة في اللغة العربية، إلى فكرة السلطة والغلبة، وهي تعني أيضا عدم الثبوت والإستقرار، حيث ذاع استعماله خلال فترة الإنحطاط التي تلت تفكك وإنهيار الخلافة الإسلامية، بمعنى تداول الرأي والأمر بين الأفراد. [1] وفي هذا السياق أيضا عرفها ابن خلدون بهذا الخصوص كونها ظاهرة غير مستقرة تقوم على التداول والتغير المستمر.[2] أما في اللغات الأجنبية فيشير مصطلح الدولة بالمفردة الانجليزية State وبالمفردة الفرنسية Etat إلى فكرة الوقوف والإستقرار. فهما مصطلحين مشتقين من الأصل اللاتيني Status والذي كان يعني "المدينة" عند الإغريق، 'وهي هيئة جماعية تجمع بين أعضائها وحدة تاريخية ونمط من العبادات والشعائر الدينية بحيث يسمى المنتمي إليها بعضو المدينة". [3] وهذا يشبه إلى حد بعيد فكرة المواطنة والإنتماء إلى الدولة بمفهومها الحديث.

أما اصطلاحا فتعرف الدولة بهذا المعنى على انها "تجمع بشري مرتبط باقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه للمصلحة المشتركة تسهر على المحافظة على هذا المجتمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة". [4] كما تعرف أيضا بأنها "الكيان السياسي لشعب أو أمة، والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها..". وهنا تبرز علاقة الدولة بهوية الأمة، بحيث تقوم مؤسسات الدولة بدور التعبير عنها والحفاظ عليها. [5]

وعليه فإن تعريف الدولة نجده يتأثر بقيم ومذاهب وايديولوجيات المعرفين، ويتحيز الى افكارهم وخلفياتهم الفكرية والتاريخية، بحيث هناك من يرى أن الدولة تعبير على المصالح البورجوازية والحكومة تلعب هنا دور لجنة تدير شؤون هذه الطبقة، مثل ما جاءت به المدرسة التبعية، وهناك من يعرفها على أنها أداة

في يد من يسيطر على وسائل الإنتاج من اجل السيطرة والإستغلال، وهناك من يرى فيها آلية ادارة علاقات الافراد والجماعات في المجتمع ووضع قواعد اللعب التي تعتبر نظام يضبط سلوكهم فيه. وأيضا من يرى أنها اداة لحفظ النظام الداخلي وحماية الأمن الخارجي، دون اغفال عنصر سيادة الدولة التي تبقى ذات أهمية بالغة، تعكس قوتها في الساحة المحلية والإقليمية والدولية .[6]

إلا أنه وبالنسبة لمفهوم بناء الدولة فتختلف المفاهيم حوله، بحيث نجد مفهومين مختلفين الأول يعد مفهوما تقليديا لبناء الدولة وقد انتشر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية ظهور النظام العالمي الجديد واستقلال معظم الدول التي كانت مستعمرة وانتهاء الحرب الباردة، بحيث كان يعني هذا المفهوم خلق المؤسسات القوية والآليات القانونية اللازمة والكفيلة بتحقيق الامن والاستقرار والتنمية في كل مجالات حياة الافراد.[7]

أما بعد الحرب الباردة فقد تطور هذا المفهوم ليهتم باعادة بناء الدول المنهارة في العالم والتي أطلق عليها اسم الدولة الفاشلة، والتي تعتبر مصدر تهديد للأمن والاستقرار على المستوى المحلي والدولي. وذلك من خلال مؤسسات هيئة الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الكبرى التي تساعد هذه الدول الفاشلة في اعادة بناء ذاتها من خلال طرح النظام السياسي والاجتماعي الكفيل بترسيخ الديمقراطية وتحقيق الأمن والاستقرار داخليا وانعكاس ذلك خارجيا على المستوى الدولي.[8]

فالاختلاف الملحوظ في هذين المفهومين حول عملية بناء الدولة من حيث المراحل والظروف المتباينة واختلاف الأهداف. وعليه فإننا من خلال هذه التعريفات نلاحظ أنها تؤكد على فكرة مفادها أن الدولة في بناءها ترتكز على عناصر أسايسية وهي : احتكارها لوسائل القهر والإكراه، ضرورة وجود مؤسسات قوية فيها، وأهمية امتلاكها السيادة الكاملة على اقليمها.

كما يجب القول أن عملية بناء الدولة تؤثر فيها جملة من العوامل الداخلية والخارجية، بحيث تختلف أنماط بناء الدول حسب معتقدات وأفكار وأهداف القائمين على تلك العملية، وكذلك حسب وضع البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، عشية الشروع في عملية بناء الدولة، كما تؤثر البيئة الخارجية من نظام دولي وفواعل دولية في نمط بناء الدولة في "العالم النامي"، مما يؤثر في مضامين وأهداف تلك تلك العملية. [9]

أما بالنسبة لمفهوم الهوية، فإنه مثل معظم مفاهيم العلوم الانسانية والاجتماعية، لا يزال مفهوما هلاميا، ولم يلقى اتفاقا بين مختلف الباحثين والأكاديميين لغموض المفهوم وطبيعته الزئبقية، بحيث يحمل الكثير من المعاني والتفسيرات، وله دلالته اللغوية، واستخداماته الفلسفية والاجتماعية والنفسية والثقافية. فكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم الهوية ومفاهيم أخرى لها صلة أو علاقة بهذا المفهوم، بحيث يصعب على الباحث أن يميز بين مفهوم الهوية والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها، على غرار ما طرحته (duvant.D.A) سنة 1980 حين توصلت إلى القول: "بأن ثمة تكافؤا بين الهوية والذات والأنا".[10] ولهذا قد يظهر لنا من الوهلة الأولى بأن مفهوم الهوية يعد مفهوما بسيطا في الظاهر، ولا يكتنفه الغموض والتعقيد، لكنه على العكس من ذلك، كونه بالغ التنوع في دلالاته واصطلاحاته. فالهوية إذا تعتبر ذلك الاطار العام يجمع بين مختلف العلوم والمعارف التي تتقاطع فيه، وتم تناوله من قبل مختلف العلماء والباحثين في هذا المجال من علماء الاجتماع والعلوم السياسية، وعلم النفس والفلسفة والتاريخ والقانون والانتربولوجيا، بحيث يركز كل اختصاص معرفي في جانب من جوانب دراسة الهوية لدى الفرد أو الجماعة.

فهوية الفرد تعني سماته ومميزاته الفردية التي يتفرد بها ويتميز بها عن غيره من الأفراد الآخرين،[11] ونفس الأمر ينطبق على الجماعة كون الهوية تعني التميز والتفرد عن الغير وامتلاك السمات الشخصية التي لا يشترك فيها مع أحد، وبهذا المعنى يمكن إسقاط هذا المفهوم على باقي الكيانات المختلفة التي تمتلك صفات معينة مشتركة بين أفرادها، أو صفة وخاصية قوية مشتركة بين جميع أفراد الجماعة أو الكيان، تميزهم عن باقي الكيانات الأخرى، وبالتالي يمكن القول بوجود هوية مشتركة قائمة. [12]

ومنه نجد أن أغلب التعريفات التي تناولت مفهوم الهوية تشترك في إبراز عنصري التميز والإختلاف، بحيث عرفها من المعاصرين محمد صالح الهرماسي بأنها : "إن هوية ظاهرة ما، هي ما يجعلها مختلفة عن غيرها"، بحيث تمثل الهوية جملة الخصائص التي تميز الظاهرة محل الدراسة، وتكون هذه الخصائص تميزها عن غيرها لإنفرادها بها.[13] فمهما اشترك الناس في الخصائص والمميزات الثقافية والحضارية الواحدة، فإننا نجد ذلك التفرد والاختلاف الذي يميز كل واحد من هؤلاء الناس ويجعله متفردا عن غيره بجملة من الخصوصيات الشخصية. وكما يمكن أن ينطبق هذا على الفرد فإنه ينطبق كذلك على الأمة الواحدة التي تتميز عن غيرها من الأمم الأخرى ولو كانت تشترك في سمات تاريخية وحضارية معينة.

2.1 علاقة الهوية بكيان الدولة

هناك علاقة وطيدة بين الهوية كمفهوم والدولة ككيان قائم بذاته له ميزات وخصائص ومؤسسات وعناصر أساسية يرتكز عليها، حيث يمكن الحديث من خلال هذا عن علاقة قيام الدول وبناءها بالهوية بالشكل الذي يعكس بناء المؤسسات والإيديولوجية العامة للدولة وثقافتها وعادتها وتاريخها بهوية الشعب والإقليم والإرث التاريخي المشترك.

فبالعودة قليلا الى القرون الماضية نجد أن مفهوم الهوية قد تطور من خلال ظهور سيادة القوميات والدول القومية في أوروبا في القرن الثامن عشر، بحيث أصبحت هوية الشخص الآن ترتبط بالدولة ككيان سياسي قائم بذاته في رقعة جغرافية معينة.[14] وعلى هذا يمكن القول بأن بناء الدولة في المنظور التقليدي يتم عبر هوية المجتمع والتقاليد والأعراف السائدة في تلك الدولة، وذلك يتم من خلال تعامل الدولة مع مختلف النشاطات والانشغالات التي يبديها المجتمع، وأيضا في كيفية قيام الدولة بأدوارها ونشاطاتها بما يلبي طموحات المجتمع بكفاءة وفعالية.[15]

كما يمكن القول أيضا أن الهوية الجماعية تتضمن في أشكالها هوية ذات الصلة بالوطنية والقومية والأمة، وهناك هوية اجتماعية، وهوية ثقافية وهوية دينية، مما يؤكد تزايد الإهتمام من قبل علماء السياسة بمفهوم الهوية نظرا لأهمية ولإيديولوجيته القابلة للتناول من عدة زوايا.[16] فمن هذا المنطلق بالذات يشار إلى صفة المواطنة على أنها أساس الهوية وركيزتها. [17] فالأمر كذلك يتعلق بشموليتها الإطار الوطني القومي أو عدم ذلك باعتبارها هوية ما "دون القطرية" لا تبلغ حدودها حدود الدولة القومية بداعي التمايز الثقافي ووجود نوع من الإستقلالية، أو "هوية قطرية" تشمل الدولة القومية كلها وتركز على مقومات التفوق العرقي والثقافي والنفسي فيها وتستدعي خاصياتها التاريخية والحضارية مما يعزز وجودها ووحدتها. [18] ويشير أيضا كينيث هوفر في سؤاله حول "لماذا الهوية؟" بأن الناس يخلقون الدول لإثارة النقطة حول "من هم"، "وكم هم مختلفون عن أناس آخرين في الجانب الآخر للحدود".[19]

أما الهوية كخطاب سياسي فهي ظاهرة حديثة الظهور، فيعتبر برهان غليون "أن ظهور خطاب الهوية القومية جاء بعد انهيار الخطاب القومي والاديولوجيات القومية التقليدية، وحل بمعنى ما، مكان

القومية بوصفها خطابا يعطي للدولة شرعيته"، وقد تطور هذا الخطاب على المستوى الدولي نظرا للتطورات الحاصلة في الأنظمة وظهور المفاهيم الجديدة في النظام الدولي.[20]

2. أبعاد الهوية ومكانة عناصرها في بناء الدولة :

يتفق معظم الباحثين على أن الدولة هي نتاج الثقافة التي تسود في المجتمع وتؤطره، وهي أيضا نتاج بيئتها الداخلية والخارجية التي تتضمن عنصر التاريخ، الإقليم الجغرافي، والثقافة العامة للشعب، والإيديولوجية السائدة في الدولة، التي تمثل الأفكار التي من خلالها يرتكز نظامها ومؤسساتها، سواء أكانت هذه الأفكار وليدة الثقافة الشعبية السائدة، أم جاء بها النخب في تلك الدولة، أو قد تمثل إرادة الحكام، وقد تكون أيضا نتاج لكل هذه العوامل مجتمعة، وهذا يأخذنا إلى استنتاج تلك العلاقة بين مقومات الهوية وبناء الدولة ومؤسساتها من باب العناصر المشتركة ودرجة التأثير، والدور التي تلعبه مقومات الهوية كونها عناصر أساسية في تشكيل بناء الدولة وخصوصيتها بين الدول الأخرى. من خلال درجات التمايز اللغوي والثقافي والحضاري والتاريخي، وكل العناصر الأخرى.

1.2 الثقافة المشتركة وبناء الدولة :

تمثل ثقافة الأفراد والجماعات في الدولة هي مجموعة من السلوكيات والأفكار والعادات والتقاليد والأعراف التي يحملونها. فهي كل ما يقع تحت مفهوم الثقافة من جانب مادي ومعنوي، من تلك القيم المشتركة، والعادات والتقاليد، والعرف، واللغة والإيديولوجيا والدين، ووحدة الرؤية والمصالح والمصير الواحد والتاريخ المشترك للأفراد والجماعات في إطار الدولة، وكل ما يتعلق أيضا بالملبس وطرق العيش والرموز والجانب الحسي والفني، وهي تمثل ذلك التراكم الذي تشكل عبر التاريخ وتوارث عن عبر مختلف الأجيال.

وهذا ما يجعل الإنسان كائن ثقافي، تتحدد شخصيته وهويته باختلاف اشكال الحضارات وتعددها، بحيث يمكن في إطار الدولة الواحدة أن نجد ذلك التعدد الثقافي في أبعاد الهوية المتمثل في اللغة والدين والعادات والتقاليد والأيديولوجيا ومختلف الأفكار والرموز بين الجماعات فيعطي ذلك خاصية فريدة للدولة تنفرد بها عن غيرها من الدول، وفي نفس الوقت يمكن أن تجتمع بعض الدول على هته الخصائص.

يمثل المتغير الثقافي الركيزة الأساسية في تشكيل هوية المواطن، وترسيخ البناء الثقافي للدولة، بحيث أن "مفعول الثقافة كقيم وسلوك، له سريان نافذ في تحديد طبيعة الدولة الناشئة"، كما يمكن القول أيضا أن الدولة هي ذلك الكيان الذي يحمل ثقافة الأمة ويعبر عن إرادتها.[21]

وعلى ذكر الثقافة، تأتي أهمية الثقافة السياسية* في بناء الدولة من خلال اعداد النظام السياسي لنمط ثقافي معين يتوافق مع ثقافة المجتمع، يقصد به تغيير قناعات هذا الأخير تدريجيا وفق استراتيجية النظام السياسي، بحيث يمكن أن نطلق على ذلك تعبير التنشئة السياسية.[22] كما يمكن أن يدرج ذلك أيضا في خانة بناء الدولة الأمة من خلال سعي النظام السياسي لإدماج مجموعات متمايزة ثقافيا داخل إقليم الدولة، وبهذا تبرز هنا قوة العلاقة بين الثقافة والدولة .[23]

يعتبر البعد الثقافي للهوية في بعض الأحيان، أداة يستعملها النظام السياسي يتمثل في خطاب الهوية هذا ما يعبر عن اخفاق الدولة في بلورة اجماع سياسي يعترف بالتناقضات والتضاربات بين مصالح الجماعات المختلفة في المجتمع، كما يعبر عن محاولة الدولة تجنب المسائل الحقيقية جاعلة من عملية التماثل الثقافي الجماعي فعل ولا سياسي، من أجل تعزيز الوحدة الوطنية في الدولة والحفاظ عليها من صراعات ثقافية داخلية يمكن ان تحدث بفعل تعدد مكونات المجتمع وتمايز الجماعات المحلية عن بعضها البعض، "كما تسعى الدول العاجزة إلى شرعية اسمية، ويكون خطاب الهوية هنا بالتصور الذي يجعل من الثقافة أداة سياسية وسياسة ترفيه اجتماعية، وهناك ما يختزل الهوية في مجرد ثقافة".[24]

2.2 البعد الإثني للهوية وعلاقته باستقرار وبناء الدولة :

يمكن التعبير عن الهوية من خلال عدة متغيرات اجتماعية، كالانتماء والاثنية والأسرة وأيضا من خلال المكانة الاجتماعية، والطبقة، والوظيفة، وأيضا السمات البيولوجية التي تتعلق بالجنس واللون والعرف، وهذا يتم في إطار المنظومة الشاملة للدولة، بحيث أن الهوية لا يتحدد معناها إلا من خلال الجماعة، بحيث يتتميز خصائص وصفات الفرد سواء بالتطابق والاختلاف عن ومع الجماعة التي ينتمي إليها، وهنا تبرز خاصية الإنتماء التي تحدد إنتماء الفرد لفئات اجتماعية معينة، وأيضا "بالدلالة التي تبرز عن هذا الإنتماء" وهذا ما يؤكده (تاجفال Tajfel). ويمكن القول أيضا أن احساس الفرد بانتماءه لمجموعة اجتماعية معينة يجعله يسعى وراء تقوية هويته في اطار الجماعة التي ينتمي اليها،[25] دون الاغفال

بأنه من الناحية الاجتماعية نجد بأن الفرد يمتلك هويات متعددة، بحيث تكون منظمة حسب أولوياتها وأهميتها ووظائفها، مع استمرار الهوية المجتمعية عبر المواقف المختلفة، بحيث تعرف الهوية هنا بانها "العضوية في المجتمع السياسي" ويرتبط المفهوم كذلك بذلك الشعور بالنحن والتماسك بين الأفراد داخل اطار المجتمع، وهو يرتبط بالسلوك الظاهري طبعا.[26]

يمكن للبعد الإثني للهوية حسب هذه المفاهيم أن يلعب دورا في تحديد طبيعة الدولة، كما يمكنه أن يكون عاملا في وحدة الدولة وإستقرارها أو ضعفها وتفككها، فالدولة التي فيها اختلاف عرقي واثني عادة ما تكون فيها صراعات سياسية تشكل عائقا أمام إستقرار الدولة وتقوية مؤسساتها، بحيث يمكن أن يصل هذا الصراع في بعض الأحيان إلى المطالبة بانفصال الجماعات الاثنية عن الدولة التي تحكمها الجماعة المسيطرة التي تمتلك سلطة إدارة الدولة والتحكم في مؤسساتها.

3.2 الإقليم الاجغرافي وعلاقته بمسألة بناء الدولة :

تعتبر الأرض ركنا أساسيا من أركان الدولة ووجودها، وهي أيضا من تحدد هوية الشعب التي يعيش فيها وينتمي إليها، فهوية الدولة إذا تتبع هوية الأرض وتنبع منها، عاكسة لها وناطقة باسمها، ومنه لا يمكن تصور هوية دولة مختلفة عن هوية الأرض التي تنتمي إليها وتسود عليها إلا في حالة الإستعمار، بحيث يكون المستعمر بسلطته وما يمثله أجنبيا عن الأرض التي يحتلها ويستعمرها.[27]

كما تعتبر الوحدة الاقليمية للدولة أيضا، بخصائصها ومكوناتها عاملا أساسيا في تحديد هوية الجماعة الوطنية إزاء الجماعات الوطنية الأخرى، إلا إذا جرى تقاطع في الاحساس بالهوية المحلية في دولة معينة معززا بإدراك ولغة وعقيدة خاصة بالاقليم المحلي للدولة زيادة على الشعور أو التصور للأصل المختلف، "فتكون سلطة ومؤسسات الدولة ضعيفة، مع وجود قيادة داخلية تطالب بالانفصال بمساندة قوى خارجية". [28]

فالأرض ممثلة في الإقليم الجغرافي لها دور في "تحديد ملامح بناء الدولة في أي بلد، لذلك فإن شكل النظام السياسي ومختلف الفواعل المجتمعية الداخلية تتأثر بشكل كبير بهذا العامل".[29] فالمحيط الجغرافي هو أساس بناء الدول، وهو الذي يعطي التجمعات السكانية هوية معينة، حيث أكد على هذا "راتزل" بقوله

: "إن ما أسميه شعبا هو تجمع سياسي من المجموعات والأفراد، ليسوا في حاجة لكي يرتبطوا عبر عرق أو لغة، ولكن عبر فضاء مشترك، إن الشعب هو الأرض الواحدة المشتركة".[30]

4.2 التاريخ المشترك وعلاقته ببناء الدولة :

يعتبر التاريخ المشترك أحد مقومات الهوية للجماعة، فهو يمثل وعي الأمة وشعورها، بحيث لا يمكن لهذه الأخيرة أن تتوحد إلا بتاريخها المشترك، ذلك لأن "الذكريات التاريخية تقرب النفوس وتوجد بينهما نوعا من القرابة المعنوية"، وعلى هذا فإن من يشتركون في ماض واحد ويعتزون به هم أبناء أمة واحدة.[31]

وعلى هذا فإن احياء الدولة للتاريخ المشترك للأمة يزيد من تلاحمها ووحدتها واستقرارها، أما إهماله وتناسيه، أو السعي إلى طمسه وإماتته من خلال قوى داخلية أو خارجية، يؤدي ذلك لا محالة بالأمم إلى "فقدان شعورها ودخولها في سبات عميق لا تستيقظ منه إلا بالعودة إلى تاريخها الأصيل والاهتمام الفعلي الذي يمكنها من استعادة وعيها وشعورها".[32] والجدير بالذكر ايضا أن الكثير من الدول لعب فيها التاريخ المشترك لشعوبها دور في التأسيس لها وبناء مؤسساتها وفق خلفيات مشتركة.

5.2 البعد السياسي للهوية وعلاقته ببناء الدولة :

تحدد من خلال الدولة الوطنية أو القومية والنظام العام للكيان السياسي الذي يشمل المؤسسات المختلفة وديناميكية تفاعلها، وشكل النظام الإداري ونظام الحكم، والبناء المؤسساتي والدستوري والقانوني، الإيديولوجية العامة، والبنى السياسية المختلفة الرسمية والغير الرسمية التي تتعلق بالمجتمع المدني.[33]

تلعب القدرة الايديولوجية للدولة دورا في "عملية تكوين وبناء الدولة والنهوض بالشعور القومي وتنظيمه، فقد يكون هذا الأساس ديني أو ايديولوجي (اشتراكي، او ليبيرالي) أو قومي أو تحرري". كما يمكن لتحديد طبيعة الحكم والنظام السياسي أن يفرز علاقات اجتماعية منسجمة أو تنازعية، بحيث تصبح مؤسسات خاضعة لمبدأ الانتماء إلى العصبية الحاكمة والمهيمنة على المركز سواء أكانت قبلية او طائفية أو حتى جهوية. ومنه يبقى الأفراد مجرد رعايا لا يشاركون بشكل حقيقي في العملية السياسية.[34]

إن البعد السياسي للهوية يمكن أن يكون العنصر الأقوى أمام الأبعاد الاخرى المكونة للهوية، وذلك منوط بقدرة الدولة على التعبئة السياسية وفرض المشروع السياسي على المجتمع فتكون صفة المواطنة

هي أساس الهوية. [35] فالأمر كذلك يتعلق بشموليتها الإطار الوطني القومي أو عدم ذلك، أي اعتبارها هوية ما "دون القطرية" لا تبلغ حدودها حدود الدولة القومية بداعي التمايز الثقافي ووجود نوع من الإستقلالية، أو "هوية قطرية" تشمل الدولة القومية كلها وتركز على مقومات التفوق العرقي والثقافي والنفسي فيها وتستدعي خاصياتها التاريخية والحضارية مما يعزز وجودها ووحدتها. [36]

الخاتمة :

نستخلص من خلال ما سبق أن أبعاد الهوية لها علاقة مباشرة بالعناصر المكونة للدولة وكذا عملية بناءها التي لا تكون في معزل عن بيئتها، هذه البيئة بمكوناتها الأساسية التي تمثل أيضا أركان الهوية لدى المجتمع. فطبيعة المؤسسات والنظم في الدولة والايديولوجيتها العامة، تخضع لاعتبارات ثقافية واجتماعية وسياسية، تلعب دور المحددات التي تحدد مدى استقرار الدولة ووحدتها وطبيعتها السياسية وشكل المجتمع فيها.

يمكن للخطاب السياسي للهوية إضافة إلى التعبئة السياسية وترسيخ المواطنة، أن يلعب دورا في تعزيز بناء الدولة بالشكل الذي يعزز استقرار الدولة ووحدتها وتماسك مكوناتها، فالمواطنة هي أساس الهوية، كما يمكن أيضا للتمايز الثقافي والتعدد الهوياتي أن يساهم في تهديد وحدة الدولة واستقرارها.

وفي الأخير يمكن القول أن الدولة لا يمكن أن تبنى خارج اطار المجتمع، الذي يحدد ثقافتها والأرض التي تحدد ملامحها، والتاريخ المشترك التي يمثل وعيها وشعورها، كل هذا يعكس مدى ارتباط ظاهرة الهوية ببناء الدولة.

قائمة المراجع :

[1] – بادو سمية، بناء الدولة في المجتمعات الطافية: دراسة مقارنة بين الهند وباكستان، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015، ص53-54.

[2] – رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد3، بغداد، 1977، ص79.

[3] – بادو سمية، مرجع سابق، ص53.

[4] – سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر. دار النهضة العربية: القاهرة، ص11.

[5] – فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي– دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار، مكتبة الوفاء القانونية: الاسكندرية، 2014، ص34.

[6] – مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والإستقرار فيها، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص25.

[7] – عبد الرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص15.

[8] – pouligny, béatrice, state building et sécurité international - critique international, n28, (juillet-septembre 2005),pp119-69.

[9] – فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص37-38..

[10] – محمد مسلم، **الهوية في مواجهة الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا**، وزارة الثقافة الجزائرية: الجزائر،2009،ص86.

[11] – كاري نادية أمينة، **العامل الجزائري بين الهوية المهنية وثقافة المجتمع**، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012 ص41-42.

[12] – خليل نوري مسيهر العاني، **الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية**، ديوان الوقف السني، بغداد، 2009، ص44-45.

[13] – محمد صالح الهرماسي، **مقاربة في إشكالية الهوية: المغرب العربي المعاصر**. ط1، دمشق: دار الفكر، 2001، ص20.

[14] – عبد السلام موكيل، المواطنة وسياق الدولة والهوية: مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي، مجلة تاريخ العلوم، جامعة الجلفة، العدد1، ص37.

[15] – ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاسه على واقع الدولة القطرية العربية، دراسات استراتيجية، العدد 195، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص21.

[16] – عبد السلام موكيل، مرجع سابق، ص37.

[17] – محمد برهان المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2007)، ص237.

[18] – محمد سعيد بن أحمدو، موريتانيا بين الإنتماء العربي والتوجه الإفريقي: دراسة في إشكالية الهوية السياسية 1960-1993، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،2003، ص50-51.

[19] – عبد السلام موكيل، مرجع سابق، ص38.

[20] محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص32.

[21] – محمد أمين بن جيلالي، التعددية الثقافية وبناء الدولة الأمة في أوروبا: رؤية هابرماسية، العدد9، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، ص212-213.

*– الثقافة السياسية: هي نمط معين من التوجهات نحو النظام السياسي يتمثل بمجموعة من المواقف والإدراكات، والقيمة والمشاعر نحو هذا النظام وأدواره المختلفة وشاغلي الوظائف فيه. أنظر: وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، المجلة العربية للدراسات السياسية، العدد 41-42، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص213.

[22] – المرجع نفسه، ص212.

[23] – محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق، ص214.

[24] – محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص41.

[25] – كاري نادية أمينة، مرجع سابق، ص41-42.

[26] – محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص28.

[27] – محمد بودهان، في الهوية الأمازيغية للمغرب، سلسلة في سبيل الأمازيغية، ط3، منشورات تاويزا-5 : المغرب، 2013، ص29-30.

[28] – محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص39.

[29] – مشوار صيفي، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار الفكري،العدد 12، الجزائر، 2016، ص211.

[30] – المرجع نفسه، ص215.

[31] – شهيدة لعموري، إشكالية الهوية في فكر جمعية العلماء المسلمين محمد البشير الابراهيمي نموذجا، رسالة ماجستير في الفلسفة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص17.

[32] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[33] – عبد السلام موكيل، مرجع سابق، ص38-39.

[34] – بادو سمية، مرجع سابق، ص65.

[35] – محمد برهان المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2007)، ص237.

[36] – محمد سعيد بن أحمدو، مرجع سابق، ص50-51.